اقتصاد

٣٩٤ ملف فساد منها ٩٤ ملفاً مهماً أحيلت إلى القضاء

الحلقي لـ«الوطن»: مستمرون بعقلنة الدعم والأسعار تخضع لدراسة مسبقة

اللحام: محاربة الفساد يجب أن يكون أولوية عمل الحكومة والمؤسسة التشريعية والقضاء

الوطن

أكد رئيس المجلس محمد جهاد اللحام أن جبهة الدفاع عن سورية تعزز مواقعها وتشبك اليد باليد من أجل دحر الإرهاب فيما بدأت دول العدوان عليها تنكفئ وتعترف بفشل سياساتها تجاهها وتجاه محاربة الإرهاب.

وفي كلمة له في أولى جلسات الدورة العادية الحادية عشرة للدور التشريعي الأول بحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي وأعضاء الحكومة، أشار اللحام إلى أن حالة الانكفاء هذه لا تعني أن المعركة انتهت بل ربما تعني أن أشد فصولها لم يأت بعد فالخاسر أحياناً يحاول أن يدمر ويخرب قبل أن ينسحب نهائياً وبالتالي فإن الحذر واجب. داعياً إلى مواصلة استنفار جميع الطاقات وحشدها في معركة الدفاع عن الوطن والتي هي السبيل الذي يمكننا من دحر أعدائنا بأقل الخسائر وبأسرع وقت ممكن.

ونوه اللحام بصمود الشعب العربي السوري وبطولات الجيش العربي السوري الباسل والقوات المسلحة الذين لولا ثباتهم وتضحياتهم لما تحقق هذا الانكفاء في معسكر الأعداء موضحاً أن هذا التحول يتطلب من الحكومة ومجلس الشعب العمل معاً من أجل تعزيز قدرة الشعب والجيش على مواصلة الصمود ومواجهة الإرهاب من خلال تقديم الخدمات وتأمين الاحتياجات الأساسية والحدّ من ارتفاع الأسعار ولاسيما بعد زيادة الرواتب والأجور التي صدرت بموجب مراسيم وذلك من خلال مراقبة الأسواق والحد من التلاعب بسعر الصرف.

وشدد على أن محاربة الفساد اليوم ينبغي أن تكون أولوية في عمل الحكومة والمؤسسة التشريعية والقضاء داعياً الجهات الأمنية للعمل بكل قوة لضبط ظواهر الفوضى والإخلال بالأمن من بعض الخارجين عن القانون.

وأوضح اللحام أنه لا بد من التأكيد على دور السلطة التنفيذية بكل مؤسساتها والسلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع الأهلي في الاهتمام بذوي الشهداء والجرحى وتقديم كل ما هو متاح وممكن لهم عربون وفاء لتضحياتهم والمساهمة في تخفيف الأعباء عنهم.

وأشار إلى حملة الاستثمار الإعلامية الكبيرة من بعض الحكومات الأوروبية في قضية المهجرين السوريين إلى أوروبا مؤكداً أن هذه القضية الإنسانية نجمت عن دعم الغرب وبعض الأنظمة العربية في المنطقة كالسعودية وقطر وتركيا لقوى التكفير والإرهاب التي عمدت إلى تفريغ المناطق التي تنتشر فيها من سكانها وتهجيرهم إلى خارج البلاد لافتا إلى تراجع الأمم المتحدة عن تمويل عمليات إغاثة هؤلاء المهجرين في دول الجوار.

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الحكومة مستمرة في مشروع سياسة عقلنة الدعم. وفيما يخص ارتفاع أسعار المواد والسلع الضرورية بما فيها المشتقات النفطية والخبز والغاز أكد الحلقي أن ذلك يخضع لدراسة معمقة من الجهات المعنية ولا يمكن أن يصدر بقرار عفوي أو فردي.

وأضاف: «يعتقد البعض أن الحكومة تخلت عن مشروع الدعم الاجتماعي والمظلة الاجتماعية التي كانت سمة للحكومات وللدولة السورية، إلا أننا لم نتخل عن الدعم، بل على العكس من ذلك لأن كتلة الإنفاق بما يخص الدعم الاجتماعي تزداد في كل عام والدراسة المبدئية للعام القادم والرقم المبدئي لكتلة الدعم الاجتماعي تصل إلى ١٠٥٣ ملياراً في حين كان في عام ٢٠١٥ نحو ٩٨٤,٤ مليار ليرة، وهذا يؤكد أن هناك زيادة عن العام الماضي وهذه الزيادة في فرق الأسعار وارتفاع أسعار القطع مقابل الليرة السورية».

وأمام أعضاء مجلس الشعب والحكومة أشار إلى أن كل مخرجات الكتلة المالية التي توفر من مشروع عقلنة الدعم يعاد توظيفها في دعم الجيش العربي السوري وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للمواطنين وجزء منها يسخر في دعم العملية الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة.

وفيما يخص قطاع الكهرباء بيّن الحلقي أن الطاقة التوليدية اليوم ٢١٠٠ ميغا توزع على مختلف المحافظات السورية بعدالة لكن هناك منشآت حيوية يجب الاستمرار في تمويلها مثل المشافي ومضخات المياه وغيرها.

وقال الحلقي: «دائما يقال إن الحكومة لم تحارب الفساد علماً أنه مشروع يحظى باهتمام على أعلى المستويات ومختلف المؤسسات المعنية لكن هذه الظاهرة وهذه الأساليب التي تبتكر كل يوم تجعلنا نأخذ المزيد من الوقت لتشخيص ظاهرة الفساد والمتورطين فيه».

وأضاف: «منذ بداية العام ٢٠١٥ وحتى تاريخه هناك قضايا تناولت مسؤولين من الخط الأول وهناك ملفات وتفاصيل وبالتعاون مع الأجهزة الرقابية والحكومة.. وهناك ٧ من الخط الأول من الوزراء إضافة إلى معاوني وزراء ومديرين عامين أحيلوا إلى القضاء وبانتظار الحكم العادل لمحاسبتهم وهناك ٣٩٤ ملفاً من بينهم ٩٤ ملفاً مهماً تمت إحالتها إلى القضاء والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من يهدر أو يسرق المال العام».

أمام «الشعب»

أكد الحلقي أن الحكومة مستمرة بتأمين المستلزمات الحياتية الضرورية للمواطنين، من مواد تموينية ومشتقات نفطية ومتطلبات خدمية أساسية، إضافة إلى دعم وتأمين مستلزمات صمود قواتنا المسلحة وقوى الأمن الداخلي والدفاع الشعبي وتأمين متطلبات العمل الإغاثي، ولاسيما في محافظة دير الزور ومناطق الفوعة وكفريا ونبل والزهراء وغيرها من المناطق، وتكثيف عمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين دون تمييز أينما كانوا، وتوفير حلول عملية وملائمة للإيواء، وتوفير سبل العيش والتعويض على المتضررين والترحيب بكل الجهود الصادقة الرامية لتخفيف العبء الإنساني عن الشعب من خلال التعاون مع مكاتب الأمم المتحدة، وإشراك وكالاتها العاملة في المجال الإنساني وتقديم تلك المساعدات لمستحقيها بعيداً عن التسييس.

وفي كلمته أمام مجلس الشعب بحضور أعضاء الحكومة في الجلسة الأولى من الدورة العادية الحادية عشرة للدور التشريعي الأول، بيّن الحلقي أن الحكومة تنظر إلى إستراتيجيات التعافي ودعم سبل العيش، وبرامج التعويض المباشر، على أنها الأداة الرئيسية للخروج بشكل تدريجي من الأفق الآني للحل إلى الحلول طويلة الأمد والتي تتمتع بطابع الاستدامة من خلال توجيه الموارد المحلية والدولية المتوافرة.

وفي مجال إعادة الإعمار وتعافي الأحياء بيّن الحلقي أن العمل جارٍ بخطوات حثيثة على تطبيق المرسوم التشريعي رقم /٦٦/ لعام ٢٠١٢ حيث يسير العمل في مشروع خلف الرازي، وفق البرنامج المخطط له. كما يجري العمل على استكمال البنية التنظيمية والتشريعية لحي بابا عمرو والسلطانية وجوبر في مدينة حمص، مشيراً إلى أنه رغم اشتداد الحرب وأزمانها وتصاعد حدة العقوبات الاقتصادية المفروضة على مختلف القطاعات الاقتصادية والحيوية في الدولة، والاستهداف المستمر للمنشآت الخدمية والبنى التحتية والاقتصادية من عصابات الإجرام الإرهابية؛ تستمر المؤسسات الوطنية بتأدية أدوارها وانسجامها وتكاملها في ظل قيادة حكيمة لقائد الوطن الرئيس بشار الأسد، فالحكومة ماضية في مكافحة الإرهاب أينما وجد على الأرض السورية بفعل بطولات وتضحيات قواتنا المسلحة الباسلة وقوى الأمن الداخلي والدفاع الشعبي، ومساعدة الأصدقاء والأشقاء من المقاومة اللبنانية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الروسي.

وأضاف: «ولأن مكافحة الإرهاب وعودة الأمن والأمان للوطن والمواطن، تحتل المرتبة الأولى من سلم أولوياتنا، وتوفر بيئة آمنة ومستقرة لحماية المدنيين وتأمين عودتهم لمكان سكنهم الأصلي واستقرار الخدمات والنشاط الاقتصادي؛ فالحكومة مستمرة بتوفير الدعم اللازم لقواتنا المسلحة وقوى الأمن الداخلي وتعزيز قدراتهما القتالية، ورفع جاهزيتهما ورفدهما بالكادر البشري المؤهل، لأنهما الضامن لوحدة البلاد وسلامة أراضيها».

همّ المواطن أولاً

وبيّن الحلقي أن الحكومة تتابع تركيزها على تحسين الوضع المعيشي للإخوة المواطنين بمختلف شرائحهم رغم اشتداد العقوبات الاقتصادية ونقص الموارد، فكان صدور المراسيم /٤١/ و/٤٢/ و/٤٦/ لعام ٢٠١٥، عطاءً كبيراً من عطاءات الرئيس بشار الأسد لأبناء شعبه، حيث قضت بإضافة مبلغ قدره ٢٥٠٠ ليرة سورية إلى الرواتب والأجور الشهرية لكل من العاملين المدنيين والعسكريين ولأصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين. وكذلك برفع الحد الأدنى المعفى من الضرائب للرواتب والأجور من عشرة آلاف ليرة سورية إلى خمسة عشر ألف ليرة سورية، بكلفة مالية إجمالية تجاوزت ثمانين مليار ليرة سورية. وذلك ضمن سلسلة إجراءات تهدف إلى تقليص الفجوة بين الرواتب والأسعار ما أمكن، وتحسين المستوى المعيشي للإخوة المواطنين.

وأضاف: «الحكومة مستمرة بتوفير الاحتياجات من السلع الأساسية بالكميات والأسعار المناسبة ما أمكن، وتقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وماء وكهرباء واتصالات وغيرها، رغم الاستهداف الممنهج لهذه القطاعات من المجموعات الإرهابية المسلحة.. فالعمل مستمر والجهود كبيرة لتخفيف عدد ساعات التقنين في التيار الكهربائي، ولتأمين مياه الشرب الآمنة للإخوة المواطنين في المحافظات كافة، وخصوصاً في محافظة حلب الصامدة والتي تتعرض لأقصى درجات الحصار من المجموعات الإرهابية المسلحة».

وأضاف: «الحكومة مستمرة بتقديم الدعم للمشتقات النفطية والمواد التموينية الأساسية والكهرباء والمياه والري والنقل الداخلي وقطاعي الزراعة والصناعة، وفق مبدأ عقلنة الدعم وترشيده وضبطه وتوجيهه نحو الفئات الأكثر تضرراً وذلك بهدف التخفيف من الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة ومنع الهدر والفساد والتهريب، وإيصال الدعم لمستحقيه، وتوظيف مخرجات هذا الوفر من الدعم لتحسين المستوى المعيشي والخدمي للمواطن، ودعم صمود قواتنا المسلحة، وتفعيل العملية الإنتاجية ولاسيما لقطاعي الزراعة والصناعة والمشاريع المتوسطة والصغيرة».

في الهمّ الزراعي

أشار الحلقي إلى أن الحكومة تستمر بمتابعة تأمين مستلزمات الإنتاج للفلاحين والمزارعين والمربين بما يحقق الأمن الغذائي واعتماد سياسة الأسعار المجزية للمحاصيل الإستراتيجية وخاصة (القمح– الشعير – القطن – الشوندر السكري). إضافة إلى تقديم التعويضات من خلال صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية، وصندوق دعم الإنتاج الزراعي، وتقديم إعانات ومنح مجانية للأسر الريفية بالتعاون مع منظمة الفاو. «وتستمر عمليات تسويق موسم الحبوب لعام ٢٠١٥ لمادة القمح، وإعادة نقله وتوزيعه بين المحافظات السورية، على الرغم من المخاطر الأمنية الكبيرة والتكاليف السعرية الباهظة لعمليات النقل، بما يؤمن ويدعم ويعزز تأمين متطلبات الصمود الوطني وتأمين رغيف الخبز المدعوم لجميع أبناء الشعب السوري وتحسين صناعته، وذلك بعد تخفيض نسبة الاستخراج من ٩٥٪ إلى ٩٠٪».

وأضاف: «أقرت الحكومة مشروع الخطة الإنتاجية الزراعية لموسم ٢٠١٥– ٢٠١٦ انطلاقاً من أهمية القطاع الزراعي ودوره في دعم العملية الإنتاجية للقطاع الاقتصادي وتزويد السوق السورية بالمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الريفية الشاملة التي تساهم بتحسين دخول المنتجين من الأخوة الفلاحين والمزارعين والمربين».

سعر الصرف ومشتقاته

بيّن الحلقي أن الحكومة تعمل جاهدة للحد من انخفاض سعر صرف الليرة السورية ووصولها إلى مستويات متوازنة، حيث أفضت السياسة النقدية التي أقرها مجلس النقد والتسليف إلى ضبط التسارع في تدني سعر صرف الليرة أمام العملات المتداولة في سوق القطع المحلية، والاستمرار بعملية تمويل المستوردات الضرورية، من خلال بيع القطع الأجنبي لمؤسسات القطاع العام والخاص بأسعار تمييزية تحد من أثر التقلبات المؤقتة والوهمية لها. مؤكداً أن الحفاظ على سعر صرف الليرة لا يرتبط بالعوامل الاقتصادية المجردة فحسب بل ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والنفسية والإعلامية في الوطن. منوهاً بأن الحكومة مستمرة بمنح إجازات الاستيراد لتعكس الأولويات والتكامل مع السياسة النقدية، إضافة إلى سعيها المستمر لتطوير الإنتاج المحلي ودعم الصادرات وحماية الصناعة الوطنية التي شهدت حالة من التعافي وزيادة في الإنتاجية سواء في مؤسسات القطاع الخاص أم في شركات القطاع العام التي نالها اهتمام كبير من خلال إعادة تأهيلها ووضعها في الاستثمار الفعلي في مجالات الصناعات الهندسية والغذائية والكيميائية والنسيجية.

وأضاف: «الانتقادات التي توجه للحكومة مستمرة رغم كل ما يقوم به الفريق الحكومي والجهات التابعة له من جهود ومتابعات يحاول من خلالها التكيف ومواءمة المتطلبات الأساسية للإخوة المواطنين مع الموارد الأساسية للدولة ومع اختلالات هذه الحرب التي نواجهها، من خلال السعي المستمر للجْم الأسعار، ووقف انخفاض سعر صرف الليرة السورية، ومحاربة الفساد، وتأمين الكهرباء والمياه والخبز والاتصالات والنقل وتوزيع المازوت من أجل التدفئة وغيرها». لافتاً إلى أن الحكومة نجحت في استمرار الحياة في مؤسسات الدولة وتأمين كتلة الرواتب للعاملين في الدولة وزيادتها ما استطاعت، وإيصال المواد الإغاثية إلى المناطق المحاصرة من المجموعات الإرهابية المسلحة.

«ولكنني أقول إنها الحرب، إنه الحصار الاقتصادي، إنها الوحشية والفكر التخريبي والتدميري والظلامي الذي تحمله هذه المجموعات الإرهابية، والذي ينال في كل يوم من مؤسساتنا الخدمية والاقتصادية والتنموية وبالتالي لا يمكن أن نعيش الاستقرار والمثالية ولا يمكن التنبؤ بما هو قادم اليوم وغداً، ولكن أكرر وأقول إن الحالة استثنائية ولن تطول بفضل تضحيات وانتصارات جيشنا الباسل».

هواجس الهجرة

أشار الحلقي إلى أن الأزمة الحالية التي تعيشها البلاد أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة إلى الواجهة ولاسيما في الأشهر الأخيرة، هذه الظاهرة كانت نتيجة طبيعية لنتائج هذه الحرب ولما حملته الاعتداءات الإرهابية التي تقوم بها المجموعات المسلحة التي طالت مناطق جغرافية متعددة في الوطن، حيث دفعت العديد من المواطنين السوريين للبحث عن أماكن بديلة فكان السبيل إما إلى هجرة داخلية إلى المناطق الآمنة، أو إلى مغادرة البلاد إلى دول الجوار وأوروبا وغيرها، سواء بطرق شرعية عبر المنافذ الحدودية الرسمية أو بطرق غير شرعية.

«ونظراً لصعوبة إجراءات الهجرة وقواعد الدخول إلى الدول، لجأ البعض إلى دخول تلك البلاد عن طريق شبكات تهريب الأشخاص حيث تعمل على إدخالهم إلى دول المقصد، سواء عن طريق البحر أو البر، بطرق غير شرعية وغير آمنة، فكانت المآسي والآلام التي حلت بهم. من هنا نؤكد أنه لولا العدوان على سورية والإرهاب الممارس ضدها بدعم وتمويل غربي وعربي لما وصلنا إلى هذا الوضع، فالحرب الاقتصادية والعقوبات أحادية الجانب كانت عاملاً أساسياً في تراجع وعرقلة عجلة الاقتصاد الوطني، الذي نتج عنه نقص في الموارد والإمكانات المادية والخدمية وتسبب في هجرة رؤوس الأموال وأصحاب الكفاءات واليد العاملة».

وأضاف: «تستمر الجهود الحكومية بوضع المنظمات الدولية والإنسانية أمام مسؤولياتها بمكافحة الإرهاب وفضح الدول والجهات المتورطة بدعم الإرهاب والإرهابيين ويمضي الجيش العربي السوري مع القوات المسلحة الصديقة لمحاربة الإرهاب على الجغرافيا السورية».

- انتقادات للحكومة مستمرة رغم جهودها واختلالات الحرب
- السياسة النقدية ضبطت التسارع في تدني سعر صرف الليرة أمام العملات المتداولة
- ملاحقة شبكات التهريب والسماسرة ومراقبة شركات ومكاتب السياحة والسفر
- العمل مستمر لتخفيف ساعات التقنين الكهربائي ولتأمين مياه الشرب

«مشروعي» مبادرة خلاقة

٥,٢ مليارات ليرة سورية و٦٣ ألف مستفيد خلال ٥ سنوات

أول مشروع يقدم قرضاً بلا فوائد عبر صناديق محلية

علي محمود سليمان

نوه رئيس الحكومة وائل الحلقي بأهمية برنامج «مشروعي» خلال كلمته التي ألقاها أمام مجلس الشعب يوم أمس، مبيناً أن الأمانة السورية للتنمية شريكاً أسياسياً لوحدات التنمية الإدارية ولا سيما في مجال التمكين الاقتصادي لتكون أول مؤسسة وطنية تمنح القروض الصغيرة دون فوائد أو عمولات.

ووقعت وزارة الإدارة المحلية والأمانة السورية للتنمية يوم أمس اتفاقية تطوير وتوسيع برنامج «مشروعي» وحسب الاتفاقية التي تستمر لخمس سنوات فإن مبلغ التمويل المتوقع سيصل إلى ٥,٢ مليارات ليرة سورية موزعاً على ٦٣ ألف مستفيد عبر ١٥٠٠ صندوق في كل المحافظات السورية دون استثناء.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي خلال المؤتمر الصحفي أهمية المبادرات الخلاقة التي تحفز طاقات المجتمع الكامنة، مشيراً إلى أن «مشروعي» كان المشروع الأبرز في مجال تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، موضحاً بأن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز وتعميق التعاون وتنسيق الجهود المشتركة الرامية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأكثر حاجة والبدء بمرحلة جديدة في البرنامج تعتمد على التشاركية وتفسح المجال لزيادة الأعداد المستفيدة والقطاعات المستهدفة وتتيح الفرصة والمجال لدخول شركاء وممولين جدد في إطار تنفيذ مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر.

وأوضح غلاونجي أن أهم ما يميز الاتفاقية التي وقعت لتطوير برنامج مشروعي أن التمويل سوري بشكل كامل، حيث كانت المبادرات السابقة لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة تكون إما بتمويل كامل من الحكومة وهو عبء على الموازنة العامة، أو يكون التمويل بالشركة مع إحدى المنظمات الدولية وبالتالي وجود طرف أجنبي في عملية التمويل، أما في برنامج مشروعي فإن التمويل سوري بشكل خالص.

من جانبه أوضح الأمين العام للأمانة السورية للتنمية فارس كلاس أن برنامج مشروعي هو البرنامج الأول والرائد في سورية الذي يقدم قروضاً دون فوائد في المجتمعات الريفية عبر صناديق محلية بإدارة فرق عمل يختارها المجتمع المحلي وأصحاب القروض، وتحدد هذه الفرق المستفيدين من قروض الصناديق حسب الأولوية والحاجة في كل منطقة، ليتمكن المستفيد من إدارة مشروعه وتطويره بنفسه، كما تتبع هذه الصناديق مع فرقها لوزارة الإدارة المحلية من خلال مكاتب التنمية في المحافظة المعنية التي تعمل بشكل مشترك بين فريق المحافظة المعني وفريق الأمانة السورية للتنمية

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الأمين العام للأمانة السورية للتنمية فارس كلاس أن تغير سعر الصرف الذي طرأ منذ إطلاق برنامج مشروعي في العام ٢٠١١، لم يؤثر في عملية تمويل المستفيدين، كون المستفيدين بأغلبيتهم في المناطق الريفية ومشاريعهم المتناهية الصغر تقوم على الزراعة والحرف وغيرها من المشاريع التي لا تحتاج إلى استيراد مواد أولية ومستلزمات إنتاج ومن ثم لا تقوم على سعر الصرف، وإن كان له تأثير نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل عام، ولكن ضمن برنامج مشروعي فإن المشاريع متناهية الصغر انتشرت في العديد من المحافظات نتيجة أنها تقوّم الخبرات المكتسبة لدى المستفيد بالعمل في هذه المشاريع التنموية، وبذلك فإن «مشروعي» يعمل على تأسيس بذرة لمشاريع كبيرة، رغم صغر قيمة القرض.

والجدير بذكره أن برنامج مشروعي استطاع خلال السنوات الماضية أن يوزع ٨٧٧ مليون ليرة سورية، على شكل قروض من دون فوائد على أكثر من ١٧ ألف مستفيد عبر ٢٩٣ صندوقاً موزعة على ١١ محافظة.

الخبز والدواء والكهرباء ومحاربة الفساد باهتمام نواب الشعب

عضو مجلس شعب لـ«الوطن»: هل تدخل المركزي مضيعة للوقت.. ومن المستفيد؟

الوطن

أشار عضو المجلس جورج نخلة في تصريح لـ«الوطن» إلى أهمية محاسبة الفاسدين خاصة أن عددهم تضاعف وتضخم وانتشر في كل المفاصل والزوايا، وأصبح الفساد ظاهرة خطيرة في المجتمع وخاصة في ظل ظروف الحرب التي تخوضها سورية وذلك لعدم السماح لضعاف النفوس من استغلال الظروف الحالية. داعيا إلى ضرورة محاربة الذين يتلاعبون بأسعار المواد الغذائية والتموينية وبيع القطع الأجنبي إلى المواطنين من خلال المصارف الحكومية وليس عبر مكاتب الصرافة.

وأضاف: «ماذا فعلت الحكومة حيال هذا الواقع المؤلم وهل استطاعت وقف تدهور حياة الناس وهل استطاعت إيقاف ارتفاع الأسعار الجنوني لتأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة.. الجواب طبعاً لا. فارتفاع الأسعار هو سيد الموقف، ومع كل صباح ترتفع الأسعار وكل يبيع على هواه، وأسعار الدولار وصلت إلى حد أصبح المواطن غير قادر على شراء السلع، فالدواء ارتفع سعره ٥٠٪ وارتفعت أسعار الأدوات المدرسية بنسبة ٣٠ إلى ٥٠٪».

متسائلاً: كيف يستطيع المواطن أن يعيش في هذه الظروف في الوقت الذي تؤكد فيه الدراسات أن تأمين معيشة لعائلة متوسطة بالحد الأدنى يحتاج إلى ١٧٥ ألف ليرة؟ والحجة دائماً تدني قيمة العملة الوطنية أمام الدولار.

لافتاً إلى أن الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي غير مجدية وعلى الرغم من ذلك لا يزال مستمراً فيها، «فهل هي لضياع الوقت أم ماذا؟ ومن المستفيد من ذلك؟ لماذا لا يتم فتح كوة لبيع الدولارات بالمصارف العامة؟».

ووجه أعضاء مجلس الشعب العديد من التساؤلات التي تهم الحياة اليومية للمواطن في مختلف المحافظات والتي تركزت على ضرورة حل العديد من المشكلات التي تتعلق بفرض رقابة صارمة على الأدوية التي تباع في الصيدليات وتحسين نوعية الخبز وجودته إضافة إلى حل مشكلة الكهرباء في مختلف المحافظات والعمل على تأمين مستلزمات الإنتاج وإعادة النظر بقرار تخفيض مساحة الأراضي المزروعة المروية ضمن الخطة الزراعية والالتزام بشراء مادة القطن ضمن الأراضي الزراعية المنتجة لها.

من جهة أخرى أشار أعضاء في المجلس إلى أهمية العمل على تعزيز صمود المواطنين في مدينة دير الزور وتأمين سبل معيشتهم في حين أكد العديد منهم أهمية محاربة الفساد بجميع أشكاله ومحاسبة الفاسدين كونهم كالإرهابيين الذين يحاولون تخريب ونهب أموال الدولة.

في حين دعا آخرون إلى ضرورة العمل على إشادة عدة أبراج سكنية في منطقة المزة خلف الرازي لتكون بديلا لسكن نحو ٨ آلاف عائلة وذلك لتوفير المبالغ التي ستدفعها المحافظة كبدلات إيجار للأهالي المنذرين بالإخلاء.